|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|

|  |
| --- |
|  |
| **مجلة الموقف الأدبي - مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - العدد 135 و 136 تموز و آب 1982** |

 |

 |
|  |  |  |

|  |  |
| --- | --- |
| [**فهرس العدد**](http://www.awu-dam.org/mokifadaby/ind-mokf135-136.htm) | [**فهرس الدوريات**](http://www.awu-dam.org/periodique.htm) |

|  |  |
| --- | --- |
| **رَأيٌ في بُنيَة الكلِمة العَربيَّة ـــ عبد القادر المهيري** **قد يبدو من الغريب الحديث عن "الكلمة" واستعمال هذا المصطلح في بحث. يقدم إلى ملف اللسانيات بعد أن قيل في هذا المفهوم ما قيل واعتبر تصوراً غير ملائم لما يقتضيه منهج اللسانيات من ضبط ودقة لا يفي بجميع الوحدات الدنيا المفيدة التي تتكون منها الجملة وبصفة أعم سلسلة الكلام.‏** **واستعمالنا لهذا المصطلح ولما يحمله من مفهوم ليس تحدياً ولا هو ناجم عن اعتقاد منا بأنه مفهوم ناجع في كل الحالات يجب التمسك به أداة مثلى في تحليل الكلام. فمما لا شك فيه أن الالتزام به في تحليل الجمل لا يسمح باستيفاء كل مقوماتها المفيدة ولا يمكن من استجلاء جانب هام من الوحدات المفيدة فيها. لكن قصور مفهوم "الكلمة" عن مدنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلاً يفي بكل مقوماته المفيدة لا يسوغ في نظرنا الدعوة إلى التخلي عنه تماماً وتحريم استعماله في كل الحالات وحتى في الحالات التي يقدم فيها طريقة عملية للنظر في بنية بعض الوحدات اللغوية وتناولها بالبحث والتحليل على انفراد إلا في نطاق الجملة والكلام.‏** **وعلى كل فنحن نفترض لمقتضيات بحثنا أن في اللغة كثيراً من الوحدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح كلمة ولو بصفة مؤقتة أن يظهر البحث بأنها أكثر من وحدة. ونقترح تعريفاً مؤقتاً ذا صبغة عملية نعتمده في بحثنا ومفاده أننا نسمي كلمة كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب، انطلاقاً من الفاء والعين واللام. فكل وحدة ذات معنى يتسنى قياسها بشكل من أشكال هذا الميزان يمكن اعتبارها كلمة وتحليلها على هذا الأساس.‏** **والذي نريده من بحثنا الوجيز هذا هو إبداء رأي في خصائص بنية الكلمة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلاً يوازي بين العناصر البنيوية والمقومات المعنوية فيها.‏** **وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسماء والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادراً التغافل عنها، يمكن حصرها في غير صعوبة تذكر، وقد وفق النحاة منذ أقدم العصور إلى ضبط قائمات لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن يوجد. وهكذا بفضل الميزان الصرفي أمكن نوع من الاستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة محدودة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي، لا يخرج عن حظيرتها إلا ما نسميه بالكلمات الأدوات أي الحروف والضمائر وأشباه الضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جداً، أو عدد محدود أيضاً من الكلمات الدخيلة احتفظت عامة بملامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملتها اللغة من غير أن تتبناها أي بدون أن تتخذ من شكلها أمثلة تحتذى تقيس أخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد عليها وتوجد كلمات على نمطها. وبعبارة اللغة بذاتها ولكنها لم تتجذر فيها.‏** **وليس من داع لاستغراب هذه الظاهرة فمن المعلوم أن نظام اللغات الصرفي لا يفسح بسهولة المجال لدخول عناصر أجنبية من شأنها أن تشوشه وتدخل الخلل عليه، وهذا ما يفسر التغيرات التي تفرضها اللغات على الكلمات الدخيلة وهذه التغييرات هي غالباً عميقة جداً في العربية بما أنها لا تكتفي بالتكييف الصوتي من حيث المخرج والصفات بل تنفذ إن صح التعبير إلى أعماق الكلمة نعني صيغتها.‏** **وزيادة على هذه النزعة العامة في اللغات فصعوبة اندماج الدخيل في العربية راجعة أيضاً إلى طبيعة هذه اللغة فهي لغة أصول حرفية يضطلع فيها الأصل بدور أساسي في ضبط ملامح الكلمة وتحقيق توازنها، ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز بل تندمج في الأصل فتتخلل عناصره أو تكيفها تكييفاً يحقق الالتحام بين الأصل والزائد، وبهذا يحصل تفاعل بين الأصلي والزائد.‏** **معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لبناء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد. ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالباً لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة وينتج عن هذه الخاصية أن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقاً من الأصل الواحد محدود نظراً من ناحية إلى الضغوط المسلطة عليها من جراء الخصائص الحركية للكلمة العربية (عدم الابتداء بالساكن ـ اجتناب تتابع حركات كثيرة ـ اجتناب تتابع ساكنين.) ومن ناحية أخرى إلى العدد المحدود للأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.‏** **وهذا ما يفسر في نظرنا المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمات العربية ويفسر ضبط الصيغ الممكنة في العربية وقد قام النحاة بهذا العمل منذ أقدم العصور، وإذا كانت الصيغ محدودة العدد فمن الطبيعي أن تستغل كل واحدة منها إلى أقصى حد وأن يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير من المفاهيم الجديدة. وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة باب الصرف في العربية فظاهرة الاطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي إلى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.‏** **لا شك أن جانباً هاماً من كلمات العربية لا يمكن تقنينه رغم عدم خروجه عن الأوزان التي يستعرضها النحوي. ذلك شأن العديد من الأسماء التي لا يمكن معرفتها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة. لكن يبقى جانب هام من الكلمات أسماء وأفعالاً تحتذى في بنائها أوزان معينة وهذا هو الصنف الذي سنخصص له بقية حديثنا. هذا الجانب يشمل ما يسمى عادة بالأسماء المشتقة كما يشمل كل الأفعال المزيدة فما الطريق في بنية هذا الصنف. وكيف يمكن تأويل هذه البنية بالنظر إلى ما تفيده من معنى؟‏** **أول ما نلاحظه هو ما تتميز به هذه الكلمات من اطراد في بنائها يصاغ كل صنف منها حسب نمط واحد هو وليد تصرف في الحركات أو في الحروف غير الأصول وغالباً في الاثنين معاً ولذا أمكن تقنينها وإفراد أبواب لها في الصرف. وهذه الخاصية تكسب العربية طاقة خلاقة مرموقة فهذه الكلمات لا تثبت عادة في المعاجم وإنما يوكل أمرها إلى المتكلم يصوغ منها ما يريد ويستعمل منها ما يستجيب لحاجيات الإبلاغ.‏** **وظاهرة الاطراد هذه ما كانت ممكنة لو لم تقابل مجموعة من المفاهيم يمكن اعتبارها عنصراً معنوياً قادراً ماثلاً في كل الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجمي المقترن بالحروف الأصول. هذه المفاهيم هي في الأسماء:‏** **ـ القيام بالفعل بصفة عادية أو مبالغ فيها.‏** **ـ تحمل وقوع الفعل.‏** **ـ مفهوم الآلة.‏** **ـ مفهوم المكان.‏** **ـ مفهوم الزمان.‏** **ـ التفاوت في الصفة (التفضيل).‏** **ـ مفهوم العدد (اسم المرة).‏** **ـ مفهوم الهيئة.‏** **ومنها في الأفعال:‏** **ـ المبالغة أو التنثير.‏** **ـ المشاركة.‏** **ـ المطاوعة.‏** **ـ الطلب.‏** **ـ الوجود على صفة.‏** **ـ التظاهر بالشيء.‏** **ـ السلب.‏** **نجد أنفسنا هنا أمام طائفة من المفاهيم تقابلها عادة في اللغة وحدات معجمية ولكنها فيما يتعلق بالكلمات التي تهمنا عوملت كما تعامل المقولات النحوية عادة أي عبر عنها بصيغة الكلمة فكما أن الكلمة تستوعب في صيغتها مفهوم التذكير والتأنيث أو الإفراد والتثنية والجمع استوعبت هنا مفاهيم المكان والزمان والهيئة والطلب والمشاركة إلخ.. وهكذا انتقلت هذه المفاهيم من ميدان المعجم إلى ميدان النحو بالمعنى الواسع أن هذه المفاهيم من شأنها أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل واحدة منها وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنية إلى مقوماتها فتستعمل على الأقل وحدتين معجميتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض) وأزال العجمية (في أعجم) ومكان الجلوس (في مجلس) وزمان الوعد (في موعد) وآلة القص (في مقص) وكثير الكذب (في كذاب)... فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطريقة نحوية تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجمية مندمجة ولكن هذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طريقة تأليفية.‏** **وقد يقال لنا أن هذا ليس خاصاً بالكلمات المذكورة بل نجد في اللغة الكثير من الكلمات التي يقتضي تحليلها المعنوي أكثر من وحدة معجمية أي أنها هي أيضاً تستوعب أكثر من مفهوم: من نوع قلم (آلة الكتابة) وبيت مكان الإقامة أو السكنى (وحَطِب المكان) أكثر حطبه إلخ.. ولا نجادل في هذا الاعتراض ولكن الخاص بالكلمات التي نتحدث عنها من أسماء مشتقة وأفعال مزيدة هو:‏** **ـ اشتراك وحدات كل طائفة منها في أداء نفس المفهوم مهما اختلفت دلالة الأصل.‏** **ـ تضمنها خصائص شكلية متماثلة قارة يمكن تقنينها وهي بمثابة القالب الذي تبنى على غراره وحدات معجمية جديدة.‏** **فالخاص بها هو في نهاية الأمر هذا التطابق التام الذي يوجد بين المبنى والمعنى فإزاء اتفاق المفهوم نجد اتفاقاً في الشكل.‏** **أما الكلمات التي من نوع قلم وبيت وحَطِب فدلالتها على مفهوم الآلة والمكان ولكثرة لا يمكن تسويغها بخصائصها الشكلية وهي في الواقع محض اعتباط بخلاف الصنف الذي ندرسه فهو مشروط إن صح التعبير ولا مجال في شأنه للحديث عن دلالة اعتباطية.‏** **والمهم في هذا المجال هو كيفية تكفل البنية النحوية بما هو عادة من مجال المعجم.‏** **ومن المعلوم أن الكلمة مهما كانت ليست مجرد مادة خام ولا تعرض نفسها على المتكلم عنصراً عقلاً وعلامة خالية من كل تحديد، فهي لا تستقر في اللغة إلا بعد أن تكون قد تحددت ملامحها وتهيأ لها من الأسباب ما يمكنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب بل كذلك من الناحية النحوية وهذه الأسباب هي في العربية الانتماء إلى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتفكير وزمان... فهي في ذلك كالقطعة تستعمل في تركيب جهاز متشعب فتهيأ قبل أن توضع في مكانها من الجهاز أي تعد بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها فليست هي بعد ذلك مجرد مادة خام خشبية مثلاً أو حديدية بل أصبحت عنصراً له سماته يحمل في نفسه ما يدل على دوره في الجهاز المعني.‏** **كذلك الكلمة فهي تستوعب زيادة على معناها المعجمي قيماً دلالية إضافية من انتماء إلى قسم من أقسام الكلام واستعداد للتعبير عن مقولات نحوية معينة وتأهلاً للائتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معينة وحسب علاقات محددة، فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للاستعمال مما يضيق من حريته في استعمالها ويوفر له الاقتصاد في المجهود بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعددة وما توفره عليه من أجل ذلك. من عناء للبحث عن علامة لكل مفهوم. ويمكن أن نقول أن كل الكلمات في العربية تستوعب هذه المجموعة من المفاهيم المعجمية وغير المعجمية أو بعضها.‏** **لكن الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة التي تحدثنا عنها تستوعب هذه المفاهيم كغيرها وتستوعب زيادة عليها الدلالات المذكورة من زمان ومكان وهيئة وطلب ومشاركة... ويجري الأمر فيها كما لو أصبحت هذه المفاهيم التي ينتظر أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل منها من قبيل المقولات النحوية أو ما يشابهها وذلك بفضل اطراد الطرق المعبرة عنها وهو اطراد يذكر باطراد الخصائص التي تمكن من التعبير عن المقولات النحوية.‏** **ولا بد من الإشارة هنا أنه قد تراءى لبعض القدامى شيء من هذا القبيل وذلك عندما عقد ابن جني في خصائصه فصلاً لما سماه: "الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" واعتبر أن صنفاً من الكلمات تعددت فيه الدلالة فاعتبر أن الفعل يدل بلفظه على مصدره (إلى معناه) وببنائه على زمانه وبمعناه على فاعله. واعتبر أن اسم الفاعل يدل على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصبغته وأن فعَّل يدل على الحدث بلفظه بينما، تفيد صورته شيئين الماضي وتكثير الفعل1. وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات مع المفاهيم المتعددة المتداخلة وبتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية.‏** **أمام هذا الصنف من الكلمات يحتاج الدارس إلى طريقة تمكنه من تحليلها تحليلاً يحاول فيه أن يبحث عن التوازن الموجود بين المبنى والمعنى، ولئن كان هذا النوع من التحليل مستحيلاً بالنسبة إلى الأسماء غير المشتقة والأفعال الثلاثية نظراً إلى استحالة التمييز في المبنى بين العناصر المفيدة المكونة له فإنه ينبغي أن يتأتى في الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة لما يبدو فيها من خصائص شكلية منعدمة في النوع الأول.‏** **ومن الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي إلى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة إلى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعاً في العربية لأن الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر إلى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها إلى أجزاء مفيدة، والالتجاء إلى هذه الطريقة لا يفضي إلا إلى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل.‏** **ويجب كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات، كقولنا مثلاً أن الهمزة والسين في استفعل تفيدان الطلب وأن التضعيف في تفعل يفيد التكثير إلخ..‏** **ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى. فعن طريق تصور الحروف الأصول نعزل الحدث أي معنى الصدر، وعن طريق اعتبار المعنى البسيط وليس هو نهاية الأمر سوى الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب، ذلك أن هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها لأنه كما سبق أن لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقات تلو أخرى وإنما بتصرف عميق في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أنه يبقى على كيان الكلمة بتشخيصها في شكل نظري يرمز إلى المفاهيم التي تستوعبها.‏** **وبهذه الطريقة يمكن تقسيم كلمات العربية إلى قسمين كبيرين يسايران تقريباً التصنيف القديم إلى سماعي وقياسي. وفائدة هذا التقسيم هو التمييز بين صنفين:‏** **ـ صنف يعسر تحليله على أساس الموازاة بين مقوماته المعنوية ومقوماته البنيوية فلا مجال بالنسبة إلى أغلب هذا الصنف لتعيين ما في بنيته يحمل عنصراً من العناصر المكونة لمعناه.‏** **ـ وصنف يتسنى تفكيك معناه بتعيين ما يوافق في بنيته كل عنصر من عناصر هذا المعنى.‏** **وإذا ما اعتبرنا هذا التصنيف وجيهاً يجب أن نعتبر أنه يوجد في العربية نوعين من الوحدات مختلفين اختلافاً جوهرياً ولا يجوز وضعهما على قدم المساواة ولا حشرهما تحت مصطلح واحد: نوع نعتبره بسيطاً لأنه يستعصي عن كل تحليل بنيوي، ونوع مركب هو وليد عمل واع إن صح التعبير حسب قوانين محددة فلا يمثل بحذافيره الوحدة الدنيا المفيدة بل إن الوحدة الدنيا المفيدة فيه هي من ناحية جزء من بنيته ومن ناحية أخرى الصورة التي تتشكل فيها هذه البنية.‏** **وأختم ملاحظاتي هذه بالعودة إلى مصطلح الكلمة لأعترف بأنه يعسر استعماله ليشمل هذين النوعين المتباينين فإذا كان النوع الأول في نظرنا وحدة دنيا لا نجد فيها وحدة أصغر منها فإن النوع الثاني مركب من وحدتين مفيدتين وهو خلافاً لما يبدو في الظاهر أقل بساطة من النوع الأول.‏** **ولعله يحسن بالباحثين أن يراعوا هذا التنوع في بنية الوحدات المفيدة في العربية وأن يزودوا الجهاز الاصطلاحي الألسني بما يفي بهذا التنوع من التسميات.‏** **1 الخصائص. ج3 ص98/ 101.‏**  |   |

E - mail: aru@net.sy

|  |
| --- |
| **|** [**الصفحة الرئيسية**](http://www.awu-dam.org/index.html) **|** **|** [**صفحة الدوريات**](http://www.awu-dam.org/periodique.htm) **|** **|** [**صفحة الكتب**](http://www.awu-dam.org/index-book.htm) **|** **|** [**جريدة الاسبوع الادبي**](http://www.awu-dam.org/mainindx.htm) **|** **|** [**اصدارات جديدة**](http://www.awu-dam.org/index-new.htm) **|** **|** [**معلومات عن الاتحاد**](http://www.awu-dam.org/index-mrsom.htm) **|** **|** [**دليل الكتب**](http://www.awu-dam.org/INDEX-INDEX1.htm) **|** **|** [**دليل الاعضاء**](http://www.awu-dam.org/ind-dalil.htm) **|**  |

|  |
| --- |
| **سورية - دمشق - أتوستراد المزة - مقابل حديقة الطلائع - هاتف: 6117240 - فاكس: 6117244**  |